الدور الأوربي في الإصلاح في الوطن العربي

د.رواء زكي يونس الطويل
أستاذ مساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل

المستخلص

يستحيل تفسير التطورات التي حدثت في العالم العربي والإسلامي بانفصال عن العالم الأوروبي وعن التدخلات الخارجية. التي تفسر كل شيء في العالم الثالث بالاقتصاد وبالمصالح الاقتصادية الغربية، وأفضل التأويل هو السياسي للوقائع. إن السياسة والتدخل الاستعماري أوجد كيانات الدول العربية الحديثة كالعراق وسوريا ولبنان والأردن وسواها.

المقدمة

يعرف قاموس أكسفورد الإصلاح "تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة؛ إزالة بعض التعسف أو الخطأ". الإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني(١). يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح الأول: الإصلاح بوصفة استراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الاستراتيجية التي تقابل ما يعرف باستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في

التغيير، الثاني: الإصلاح بوصفة عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما نطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي، وغير ذلك، الثالث: الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

ان تعريف الاصلاح يختلف تماما عن مفهوم الثورة حيث تعد الثورة هى مفهوم شامل للتغير فى شتى قطاعات المجتمع وذلك للاطاحة بنظم الحكم الحاكمة السلطوية باعتبارها تضر بمصلحة الدولة وايضا تضمن تعديل الدستور الحاكم، اما الاصلاح هو تغير جزئى حيث يشمل احد قطاعات المجتمع فلا يتحقق الابتعاون الحكومات والمجتمع المدنى ومؤسسات القطاع الخاص للسير فى طريق تحقيق ذلك الاصلاح المنشود(٢).

أهمية البحث: تأتى اهمية البحث فى ان قضية الاصلاح فى العالم العربى قد اصبحت ضرورة هامة وخاصة مع تطلعات الشعوب ورغبتها فى تحقيق اصلاح حقيقى وتزداد اهمية الموضوع مع انتشار موجه التحول الديمقراطى على مستوى العالم بأكمله وخاصة فى ظل العولمة وانهيار الفواصل بين الدول المختلفة ومن ثم اصبح لا يوجد الفاصل بين ماهو داخلى وما هو خارجى. وتتبع اهمية الموضوع ايضاً فى ان البحث يحاول الوصول الى النوايا الخفية وراء المبادرات والضغوط الامريكية للاصلاح ومدى صلاحيتها للتطبيق فى العالم العربى.

لم تعد افكار التغيير والاصلاح فى العالم العربى التى ذاعت وتكاثرت عقب اجراءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مجرد افتراضات نظرية ينشغل بها المفكرون

والباحثون وانما اصبحت بعد ٢٠٠٥ واقعاً حياً صاخباً ينغمس فيه الناشطون السياسيون والمواطنون العاديون على امتداد بلاد عربية عديدة.

مشكلة البحث: اصبحت قضية الاصلاح فى الوقت الراهن واحدة من اهم القضايا التى تدور حولها النقاشات والحورات وتختلف حولها الاراء ويجرى النظر اليها باعتبارها ناتج تطور ذاتى لحركة المجتمعات العربية وتعبير عن حاجاتها لتغير الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فمنذ بداية عصر النهضة في نهاية القرن التاسع عشر كان الهم الرئيس للنخب العربية هو الإصلاح سواء الإصلاح السياسي أو الإصلاح الديني أو الإصلاح الثقافي وقد نهض بذلك رجال مصلحون من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي.

واستمرت شعلة الإصلاح يحملها مفكرون مستنيرون من أمثال طه حسين في مصر وجميل صدقي الزهاوي في العراق وعشرات غيرهم في كل أنحاء العالم العربي، وفي بداية النصف الثاني للقرن العشرين ومع سيطرة الفكر الشمولي لم يكن لهذا المصطلح مكانٌ في عقول المتنورين والشباب، فالهم المعرفي والحياتي كان على مفهوم التغير الاجتماعي المرافق لمصطلحات "الثورة" و "العنف الثوري".

وركزت الدعوات على أولوليات التغير الاقتصادي والاجتماعي بالطرق الانقلابية أو الثورية مع الدعوة للتحرر الوطني من الاستعمار سياسيا واقتصاديا ، ولكن أهملت قضايا الديمقراطية والحريات العامة أو أجلت ، أو طرحت بشكل يتماشى مع الأفكار الشمولية المسيطرة(٣). ولكن اضطربت وتخلخلت المفاهيم والأفكار لدى المثقفين لعدة عوامل وهي إجهاض التجربة الناصرية التي كانت تمثل المحاولة الجدية الوحيدة بعد محاولة محمد على في القرن التاسع عشر للنهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخروج من تحت سيطرة القوى

الكبرى، خضوع الأقطار العربية لأنظمة مختلفة منها الملكية ومنها الجمهورية الشمولية..الخ، سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط الفكر الشمولي معه، انهيار جدار برلين وأثره في العالم والمفاهيم والأفكار، النظام العالمي الجديد سواء سيطرة القطب الواحد أو سيطرة الامبريالية الجديدة على العالم(العولمة)(٤).

فرضية البحث: يفترض البحث ان الاصلاح في الوطن العربي يجب ان يكون قادر على الاستجابة للواقع العربي، وتأكيد استقلالية العقل السياسي العربي في حل ومعالجة مشكلات التطور السياسي في المنطقة.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان ضرورة الاصلاحات والتغيير في الوطن العربي ومناقشة فكرة رفض التغيير لأنه وافد من الخارج، فرياح التغيير ومنذ مدة طويلة تفوق القرنين تأتي من الخارج، وخاصة في العالم العربي وموجات التحديث والحداثة والتغريب كانت وافدة. والمشكلة هي مضمون هذا التغيير والشروط التي تصاحبه والطريقة التي يفرض بها، فإذا كانت الولايات المتحدة ترى في منجزاتها التي تحققها في العراق أي إعادة بناء الدولة الحديثة وفصل الدين عن الدولة لاحتواء صيغ التعدد المذهبي والعرقي أو مبادرتها للإصلاح والتسوية في السودان أو مشروعها للإصلاح فى أفغانستان، مبررات لفرض النموذج الذي تراه صالحا في المنطقة، فإن هذه المبررات غير كافية بل ولا تضمن استقرارا لهذا النموذج لأن منطق هذا النموذج هو القوة التي تعوزها المشروعية الأخلاقية والقانونية.

معادلة التغيير والإصلاح في الوطن العربي

في ما يتعلق بمعادلة التغيير والإصلاح في العالم العربي، فإن هذه المعادلة قد ربطت بين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والاتجاه قدما نحو الإصلاح، بمعنى أن بدء التغيير والإصلاح مرتهن بتسوية هذا الصراع واسترداد الشعب

الفلسطيني للحد الأدنى من حقوقه المشروعة في الدولة والقدس، بيد أن منطق هذا الربط والارتهان بسوء نية أم بحسن نية يبدو أنه في الواقع لم ولن يفضي إلى حل وتسوية أي من طرفي هذه المعادلة، فلا التسوية قد تحركت في الاتجاه المنشود وبقيت قضية الإصلاح والتغيير مدونة على جدول الأعمال العربي، ومجرد فكرة لم ترَ النور بعد رغم العديد من الخطوات هنا وهناك في هذا الاتجاه، ومع ذلك فإن هذه الخطوات لم ترقَ إلى مستوى التغيير المنشود عربيا أو دوليا وأصبحت مقولات الإصلاح والتغيير تزداد كثافة بمرور الزمن،وضروراته تزداد إلحاحا واتساعا، بحيث أن مثل هذه الخطوات تبدو، أو قد بدت فعلا، ضئيلة مقارنة بحجم هذا التغيير المطلوب(٥).

لقد عزز هذه المعادلة الاتفاق الضمني بين الجانب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح حل وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي مسؤولية الولايات المتحدة الامريكية، في حين ان العرب والدول العربية يتكفلون بتنفيذ الشق الثاني من المعادلة أي البدء في إجراءات هيكلية للإصلاح والتغيير وإرساء قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،فالديمقراطية عملية مؤسسة تقوم على التفاعل المؤسسي والعملية الديمقراطية تتطلب في المقدمة تنمية قدرات ومؤهلات المؤسسات السياسية لكي تكون قادرة على اداء دورها(٦).

أن الإبقاء على معادلة الإصلاح والتغيير بشكلها السابق لم يعد يتلاءم والأوضاع الراهنة، فمن ناحية خلقت الظروف الدولية والسيطرة الأمريكية على شؤون العالم شروطا ووقائع جديدة في سياق ما بعد ١١سبتمبر والحملة على الإرهاب، ومن ناحية أخرى أصبحت هذه المعادلة فاقدة للمصداقية على الصعيد العربي الداخلي، فالإبقاء على الأمر الواقع الراهن لم ينعكس على تقدم التسوية للصراع مع إسرائيل، وأصبح الربط بين تغيير الأوضاع الداخلية وتسوية الصراع

في نظر المواطنين مجرد حجة لاستمرار الوضع الراهن، فبعد هزيمة ١٩٦٧ وضم اسرائيل لاراضي عربية جديدة، وماعقب ذلك من تنازلات سلمت في كثير من الحقوق العربية، انتشرت دعوى بين المثقفين العرب مؤداها ان كل هذا الذي حصل له تفسير واحد، هو غياب الديمقراطية وما يترتب عليه من مصادرة الحرية وحقوق الانسان(٧).

وقد يكون ذلك هو منطق مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية التي قد تحظى بتعاطف أوروبي، والتي تبرئ ساحة الولايات المتحدة الأمريكية من الانحياز لإسرائيل وتحمّل مسؤولياتها إزاء التسوية والسلام في الشرق الأوسط وتبرئ أوروبا والولايات المتحدة مجتمعتين من تهمة العجز عن الضغط على إسرائيل لإنجاز السلام والاستقرار في المنطقة وهي مبادرة جديرة بالرفض كما فعل الرؤساء والمواطنون، لأنها في سياق المعادلة السابقة تتجاهل طرفا ثالثا مسؤولا عن إشاعة عدم الاستقرار والإرهاب في المنطقة ألا وهو إسرائيل. وفضلا عن ذلك فهي مرفوضة لأنها مفروضة من الخارج بل ولا يعرف حتى المسؤولون حقيقة مضمونها لأنها باختصار لم تناقش معهم ولم تخضع للحوار والتعاون وتقويم مدى قابليتها للواقع العربي ثقافيا وحضاريا وسياسيا.

في هذا السياق فإن الاصلاحات مطالبة بأن تعيد تكييف هذه المعادلة بطريقة خلاقة وبناءة وقادرة على الاستجابة للواقع العربي، وتأكيد استقلالية العقل السياسي العربي في حل ومعالجة مشكلات التطور السياسي في المنطقة لذا نما فهم مشترك افضل لدى الباحثين حول دواعي واسباب وشروط الانتقال الى الديمقراطية ولم تعد الشروط المسبقة لازمة لحدوث انتقال الى الديمقراطية(٨).

وهذا التعامل الخلاق قد يتأتى عبر إعادة الاعتبار لكل من طرفي هذه المعادلة أي تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والبدء في الإصلاح والتغيير، أي

أن هاتين المعضلتين تحظيان بذات الأولوية في جدول الأعمال العربي وتترافقان زمنيا أي لا تتقدم إحداهما على الأخرى، وإذا ما تقدمت فينبغي ألا يكون ذلك على حساب الثانية، أي باختصار تؤكد الاصلاحات قدرتها على إحداث قطيعة بمعنى ما من المعاني، مع خبرة الماضي المتراكمة والجامدة التي أفضت إلى الموقف الراهن وذلك لا يعني بالضرورة تقليص مكانة القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بل يعني بلورة صياغة نظرية ومنهجية مضمونها أن الإصلاح والتغيير ينبغي أن يعزز ويدعم تصدّر القضية الفلسطينية والتسوية جدول الأعمال العربي، وأن تخلق ديناميكية التغيير والإصلاح شروطا إقليمية وعربية ودولية تفضي في نهاية التحليل إلى تعزيز قدرة العرب الجماعية الديبلوماسية والتفاوضية على تمرير الحل الممكن وبأقل الخسائر الممكنة في السياق الحالي، من هنا كان لابد من تحويل جهاز الدولة التقليدي تحت ضغوط القوى الاوربية الرأسمالية فكان ماسمي بالاصلاحات والتي ادخلت اما من قبل البلاد المحددة لمواجهة التهديد الخارجي او فرضت فرضاً من دول اجنبية(٩).

ولاشك أن إعادة تأسيس هذه المعادلة على هذا النحو تبدو أكثر جدة وجدية من تلك الحجج التقليدية مثل "رفض التغيير الوافد من الخارج" أو "عدم ملاءمة التوقيت"، ذلك أن الولايات المتحدة أول من يعرف حقيقة هذه الحجج ووظيفتها في الماضي والحاضر، فهي تعرف أن جوهر هذه الحجج هو الإبطاء والإرجاء واستمرار الأمر الواقع، كما أنها تعلم من تجربتها الخاصة أن بناء الديمقراطية هو عملية داخلية سياسية طويلة تتشكل تاريخيا وليس وفق جدول زمني مفروض من الخارج.

بل تعلم الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ذلك، فوفقا لدراسة أعدتها مؤسسة كارنجي لأبحاث السلام فإن من بين النظم الثماني عشرة التي تغيرت

على وقع القوة العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، خمسة منها فقط هي التي أنجزت ديمقراطية يعتد بها ومتماسكة نسبيا ألا وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان، والتي توفرت فيها شروط مفتقدة في كثير من دول العالم التي تريد الولايات المتحدة دمقرطتها، بالإضافة إلى بنما وغرينادا اللتين تطمحان إلى الاعتراف بديمقراطيتهما(١٠).

كذلك فإن بناء الديمقراطية يتطلب وجود قادةٍ سياسيين وأحزابٍ قادرة على المنافسة بحرية وانتخاباتٍ مفتوحة وحرة. كما يتطلّب فصلا بين السلطات، ومستوى أقل من الفساد وحماية للأقليات وحرية التنظيم والاجتماع والتعبير وصحافة حرة وهي عمليات بطبيعتها لا تتم بين عشية وضحاها بل بحاجة للانخراط في عملية تغيير ممتدة ومعالجة لمضاعفاتها الواقعية.

وهذه الشروط السابقة عندما تكون مفتقدة فإن المطالبة بالديمقراطية من قبل القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ طابعا انتخابيا داخليا بل وستخفض سقف الديمقراطية حتى يتواءم مع المنافسة الانتخابية(١١).

الإصلاح في المفهوم الديني

مفهوم الإصلاح الشامل الذي ينشده التيار الإسلامي، يدور حول معنى "التنمية المستديمة" الذي يشمل الإنسان والدولة والمجتمع، و"يتغلغل" في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التي يشكل فيها الإنسان مركز الدائرة وتلتف حوله دوائر كثيرة، أهمها: دائرة الحرية التي بغيابها تحل بالبشر أعظم كارثة، وتتجسد في حياتهم أعلى صورة من صور الفساد في الأرض؛ ذلك أن الله –سبحانه وتعالى– خلق الإنسان، ومنحه حرية المشيئة، وعندما تصادر هذه القيمة الإنسانية العظيمة فإنما تتم المصادرة على معنى وجود

الإنسان من الأساس، وتلك أبشع جريمة ترتكب على وجه الأرض، باعتبار أن رسالة جميع الرسل والأنبياء تهدف في الأساس إلى تحرير الإنسان من العبودية لغير خالقه سبحانه وتعالى.

وقد حسم الإسلام هذا الموضوع بأن حمل الإنسان(مشيئة الإرادة الحرة) قال تعالى: "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"(١٢)، وقالها عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟"، ورأى أن هناك بعض الحقائق حول الحرية ينبغي الإحاطة بها، ليس هناك حرية بدون قدرة، فالذي يقول إنه حر لا بد أن يملك مقومات الرفض كما يملك مقومات القبول، ليس هناك مجال للحرية بالمعنى المطلق، فلا بد أن تنتظم تلك الحرية مع قيم المجتمع ومبادئه وأعرافه، الحرية حق لمن يعمل وينتج ويشارك الآخرين الحياة، المساواة بين الناس أجمعين في ممارسة الحقوق(١٣). اما صور الإصلاح الشامل من المنظور الإسلامي فهي :

أ- الإصلاح التعليمي: الذي يقوم على الطريقة العلمية في اتصال التربية والتعليم بمقتضيات الحاضر والمستقبل تعليميًّا لا تلقينيًّا، يتصل باحتياجات المجتمع، ويشمل كل الأمة- ذكورًا وإناثًا- ويتحول إلى عمل يومي مستمر، لا ينتهي بالتخرج من فصول الدراسة، بل يستمر لتأهيل النشء لإخراج طاقاتهم وقدراتهم الكامنة، وتزوديهم بكل ما من شأنه أن يغرس فيهم القدرة على رجاحة الحكم، والإعلاء من قيمة الحوار، وتثبيت معنى الاختلاف والتعدد على أنه من حقائق الحياة، وأن يتعلم كيف يقول "نعم" وكيف يقول "لا" في اعتزاز وكرامة، وأن يتعود على التفكير الإبداعي المثمر الذي يرفض التقليد، ويتأكد لديه الشعور الذاتي بالمسؤولية والعطاء والمشاركة والتعاون، وهو ممتلئ إحساسًا بالكرامة التي أرادها له خالقه عز وجل، قال تعالى في كتابه الكريم " ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي

خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساءاً واتقوا الله الذي تساءلون به الارحام"(١٤).

ب –الإصلاح الاقتصادي: الذي يتجه نحو العدل الكامل في توزيع الثروة والدخول باتباع سياسات عملية صحيحة لبناء نهضة شاملة، تكون الركيزة الأساسية فيها تنمية القدرات، وتهيئة مناخ التشغيل الكامل، وتوفير فرص عمل جيدة، وتأمين اجتماعي فعّال، وقد أثبتت كثير من تجارب الإصلاح الاقتصادي الحديثة –خاصة في التجارب الآسيوية– أن المشروعات الصغيرة من أهم أدوات توفير فرص العمل،وقد انطلق الاسلام في نظرته للمساواة من ان اسلم هو العلاقة الاصيلة بين الناس، وعلى هذا الاساس بين الاسلام سياسته الاصلاحية فيما بين المسلمين بعضهم مع بعض وفيما بينهم وبين غيرهم من مواضيهم او من الامم المختلفة(١٥)، كل هذا يتطلب قيام روح اجتماعية جديدة تتعاون فيها حكومة نشطة ذات قدرات فعالة مع قطاع خاص وأهلي يتمتع بالحيوية والإحساس الوافر بالمسئولية الاجتماعية ومؤسسات مدنية قوية تمثل مختلف فئات الشعب من برلمان ونقابات وصحافة وجمعيات أهلية وأجهزة رقابة شعبية، وإصلاح الجهاز الإداري إصلاحًا كاملاً وتحديثه وتطويره على أرفع مستوى من مستويات الأداء الإداري الفعال، وأعتقد أن مجتمعاتنا تملك من الطاقات والقدرات في علم الإدارة ما يكفل تحقيق كل ذلك على نحو صحيح تمامًا فالى جانب المساواة فقد كانت مبادئ العدل والقسط والانصاف من المبادئ الجوهرية التي اكدها الاسلام، وجاءت بها آيات القرآن الكريم وان الله يامر بالعدل والاحسان(١٦).

ج – الإصلاح السياسي: ليس للتيار الإسلامي أي تصور لتنفيذ الإصلاح السياسي صندوق الانتخاب، وليس من وسيلة أخرى على الإطلاق لتحقيق هذا الإصلاح المنشود إلا الديمقراطية الإنسانية من خلال:

اولاً – المواطنة في الدولة المدنية المنشودة هي أساس الوجود في المجتمع داخل إطار ديمقراطي، وكل من رضي بهذا الإطار يكون على قدم المساواة مع الآخرين بكل اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، والجماهير هي الحَكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة، مع التأكيد على وضع كل الضمانات التي تحفظ التحييد والنزاهة، حتى يتحول شرف الصوت الانتخابي للفرد إلى جزء لا يتجزأ من شرفه الشخصي، وذلك بفضل مايحمله الاسلام من منظور انساني للوحدة الانسانية والمساواة في الحقوق والواجبات والذي تشير اليه الآية الكريمة " يايها الناس اِنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم(١٧).

ثانياً –النظام الديمقراطي النيابي –من برلمان وأحزاب وتعددية كاملة– هو أكثر الصيغ فعالية لحماية الحرية، والحفاظ على قوة المجتمع، ومنع الاستئثار بالسلطة الذي يكاد يكون عيبًا إنسانيًّا لا يخلو منه بشر؛ لذا فإنه يتحتم على نحو صارم وضع القوانين والدساتير وأدوات المراقبة والمساءلة التي تحدّ من الآثار البشعة لهذا العيب على الشعوب والأوطان.

ثالثاً – إعلاء شأن الأمة على شأن الدولة، فالدولة الديناصور –كما وصفها "توماس هويز"– أصبحت أحد أسوأ العيوب في حضارة إنسان القرن الحادي والعشرين؛ الأمر الذي يستوجب تقوية الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية، وكل ما من شأنه أن يجعل دور الأمة فاعلاً ومؤثرًا ومانعًا من(توحش) الدولة.

رابعاً – المساواة السياسية والقانونية الكاملة بين كل فئات المجتمع وطوائفه، ووضع كل الضمانات لحماية هذه المساواة من أي انحراف سياسي أو مذهبي،لان العدل نظام الله وشرعه والناس عباده وخلقه يستوون ابيضهم واسودهم، وذكرهم وانثاهم مسلمهم وغير مسلمهم،اما عدله وحكمته(١٨)

د – المرأة والإصلاح الشامل :

ان الأصل في التكاليف الإسلامية هو العموم، فليس هناك إسلام للرجل وإسلام للمرأة، والمجتمع السوي الصحيح يتحرك أفراده في طهر وتلقائية دون حرج أو عُقَد أو توتر في اتصال أفراده بعضهم ببعض .قال تعالى في كتابه الكريم " يااايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين "(١٩).

كما ان المرأة تكوين عقلي وروحي، ونفسي وجسدي، والإسلام يحضها على أن تقدم نفسها للمجتمع بعقلها وفكرها وروحها بكل ما تملك من قدرات وإمكانات، أما جسدها فلا يهم المجتمع في شيء وليس مطروحًا للاهتمام، ولا يجب أن يكون كذلك، وهذه أحد الوجوه الارتقاء بالمرأة والإعلاء من شأنها ككيان إنساني، الإسلام هو الدين الذي قدم شهادة ميلاد(المرأة الإنسان) التي تتمتع بكافة الحقوق التي تحفظ لها الكرامة الكاملة.

حجاب المرأة المسلمة هو في حقيقته هوية وانتماء قبل أن يكون شكلاً وغطاء، وهناك عدة نقاط متفرقة من المهم للغاية طرحها: نقاط هامة(٢٠):

اولاً: الخطاب الإصلاحي الإسلامي خطاب بشري، وليس خطاباً مقدساً؛ وإنما هو اجتهاد بشري في فهم نصوص الإسلام الوطنية، مهما كانت مساحة الاختلاف.

ثانياً: ميدان(صناعة الإنسان) وصياغته الصياغة الربانية السليمة هو أهم ميدان في الحركة نحو الإصلاح.

ثالثاً: هدف الحكم في رؤية التيار الإسلامي هو سعادة المحكومين، وتحقيق السلام والاستقرار في الداخل، والعزة والاحترام في الخارج، والحاكم وكيل الأمة، وليس له عليها سيادة، بل هي سيدته، وهو خادمها.حيث يأتي مبدأ الشورى، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ليؤكد، الى جانب المساواة بين الناس في

الحقوق والواجبات، والحكم بالعدل والقسط والانصاف فضلاً عن التكامل الاجتماعي بين جميع المسلمين بااعتبارهم اخوة(٢١).

رابعاً: الحضارة الإنسانية في رؤية الإسلاميين يجب أن تسير في حماية أمرين أساسيين: السياسة السليمة، والأخلاق القويمة. السياسة السليمة التي تقوم على الحرية والعدل والمساواة بين البشر، فكلهم لآدم، وآدم من تراب كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. والأخلاق القويمة تعتمد على وضع حاجات الإنسان على أساس سليم، وتهذيب اختياراته ورغباته، وعدم الإلحاح عليه بالآلة الإعلانية الساحقة؛ كي يستبد به حمىالاقتناء والاستهلاك الذي لا يتوقف عند حد، ويدفع به إلى ما لا تحمد عليه عقباه.

المشكلة الأمريكية لدى المسلمين هي في التأييد المطلق لاسرائيل في فلسطين، بحيث تداخلت صورة أمريكا واسرائيل في مواقع الرؤية العربية والإسلامية، وزاد على ذلك احتلال للعراق الذي يخالف كل الشرائع والقوانين والأعراف الدولية، وما صاحب ذلك من أقوال عن حروب دينية تخلو من أي فهم حضاري محترم لما استقر عليه التاريخ من ارتقاء بالتدافع الإنساني المثمر، نحو إقامة حضارة إنسانية مزدهرة بالعطاء والحب والتعاون. أن ما يسمى بالإرهاب في القاموس الأمريكي ليس دقيقاً بما يمثله معنى الإرهاب، بل للأسف هو ما يمثل كل خط سياسي يصطدم بالسياسة الأمريكية والصهيونية، فهو مسألة سياسية في حركة السياسة الأمريكية أكثر مما هو حركة عنف ضد الأمريكيين كشعب وأفراد.

رفض الكيفية التي يطرح بها التغيير

أن ما هو مرفوض ليس التغيير في مضمونه المقترح من الخارج بل الكيفية التي يطرح بها نفسه والطريقة التي يمكن أن ينفذ بها والشروط التي تصاحب إقراره. فالتعاون والتفاهم والتشاور حول مضمون التغيير هو المدخل الحقيقي إلى

تنفيذه وليس القوة والقسر والإكراه. من الكتاب العرب الذين وضعوا مسألة اعادة تنظيم السلطة في دعواهم الاصلاحية منذ القرن الماضي، لم يكونوا ينطلقون، كما هو في الشأن الاوربي الذين تأمروا بأفكارهم، من مجتمع تحولت اوضاعه بفعل تطور قواه الخاصة، فاقتضى الوضع تحويل مؤسساته السياسية، أي اعادة ضبط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وانما التحويل الذي بدأت تخضع له الاقطار العربية جاء اساساً، من التدخل الخارجي وادخال البلاد العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي(٢٢)، أما في ما يتعلق بتأكيد الاستقلالية العربية عبر الرفض فهو بحاجة إلى إعادة نظر أيضا، خاصة حول حدود الاستقلالية في الوقت الراهن(٢٣).

فقد عصف عصر العولمة بعديد من مقومات السيادة والاستقلال وخلق حالة تداخل كونية في الأمن والمصالح السياسية والاستراتيجية، ولابد أن نعي حدود الاستقلالية في الوقت الراهن وطبيعتها في اللحظة الحالية وما إذا كان مجرد الرفض هو تأكيد هذه الاستقلالية أم أن الرفض ليس كافيا بل لابد وأن يكون مصحوبا بإجراءات عملية تؤكد قدرتنا على التغيير وعلى إدارة عملية الدمقرطة والحداثة وقد يكون تردي اداء النظام السياسي من مجال الامن والتنمية مثلاً ومن ثم الوصول الى مأزق سياسي stalemate سبباً للانتقال الى نظام حكم ديمقراطي باعتباره الخيار المتاح لجميع القوى الفاعلة(٢٤).

أما التعلل بخصوصية الأوضاع الثقافية والحضارية فهي حجة ليست في صالحنا إجمالا. تعني هذه الخصوصية الإبقاء على تردي أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وتدني كافة مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والبشرية إن الخصوصية تعني في المقام الأول البحث عن حلول مبتكرة لمشكلاتنا من واقع ثقافتنا وعقولنا(٢٥) ورفض النماذج الجاهزة لحلول هذه

المشكلات التي تولدت في بيئات ثقافية أخرى لأنها لا تلائم واقعنا ولكنها أي الخصوصية لا تعني حصانة أوضاعنا ضد التغيير والإصلاح خاصة عندما تكون أفكار هذا التغيير وهذا الإصلاح هي أفكار عربية متراكمة منذ نحو قرنين.

في ما يتعلق بالحجة القائلة بأننا نعرف طريقنا إلى الإصلاح بأفضل مما يعرفه غيرنا لماذا إذن تتعثر محاولات الإصلاح، ولماذا تبدو خطوات الإصلاح ثقيلة بأكثر مما ينبغي، بل ولماذا يتم تفريغ بعض الخطوات الإصلاحية من مضمونها قبل أن تولد، ما هي القوى الخفية والعلنية التي لها مصلحة مباشرة في ذلك رغم ضرورة الإصلاح والتغيير، والحال أن الخطاب العربي الرسمي حول التغيير هو خطاب تبريرى، ينطوي صراحة وضمنا على الإرجاء والتجاهل والالتفاف حول المطالبة بالإصلاح، وهو ما فهمه الجميع في الداخل والخارج. وذلك يقتضي خطابا جديدا حديثا حول الإصلاح والتغيير يقطع الصلة بالممارسات الخطابية والبلاغية العربية، خطاب يتميز بالأصالة والجدة والجدية والصدق في التعامل مع مطلب الإصلاح كضرورة عربية وقومية وقطرية في ن واحد، وذلك يقتضى الاعتراف الصريح بالحاجة إلى الإصلاح وصياغة أجندة واضحة لمسالك هذا الإصلاح ودروبه السياسية والقانونية والاقتصادية وبلورة جدول زمني للتنفيذ يكتسب المصداقية الداخلية والدولية أخذا في الاعتبار الظروف والملائمات السياسية والحاجات والعقبات الممكنة بشرط ألا يكون ذلك مرة أخرى تبريريا(٢٦).

وهذه المبادرة الامريكية كما تعفي اسرائيل من المسؤولية عن تدهور الاوضاع في المنطقة فهي ايضاً تستثنيها من جدول الاصلاح وتبقي عليها كما هي كما لو كانت تمثل النموذج الكامل غير المنقوص. وفوق ذلك فإن المشروع لا يذكر القضية الفلسطينية لا من قريب ولا من بعيد ويدفع بهذه القضية الى

مجاهل النسيان ويبرّئ القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة من شبهة التقصير في مواجهة استحقاقات التسوية والانحياز المطلق لاسرائيل وينظر الى الجدار العنصري الذي تقيمه اسرائيل بهدف ضم اكبر مساحة ممكنة من اراضي الفلسطينيين كما لو كان امراً مشروعاً.

إذا كان صحيحاً ان إنجاز تسوية للصراع العربي الاسرائيلي قد لا يفتح الابواب كلية امام رياح التغيير في الشرق الاوسط، فإنه من المؤكد أن تجاهل التسوية سيجعل من الإصلاح مشكلة اخرى بدلا من ان يكون حلا لمشكلات قائمة، يضاف الى ذلك امران يتعلقان بهذه الخلفية المضمرة التي تكمن وراء مشروع الشرق الاوسط الكبير ويضعان علامات استفهام كبرى حوله(٢٧).

اولاً ان المشروع في ما يبدو يرتبط الى حد كبير باخطاء السياسة الخارجية الامريكية(٢٨) والادعاء بتغيير العالم واقليم الشرق الاوسط الكبير الذي يمتد من المغرب غرباً حتى باكستان وافغانستان شرقا.

ثانياً فهو تأكيد الدور الوظيفي للشرق الاوسط في إطار العولمة، أي تأمين مسارات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية عبر تغيير النظم السياسية وارساء الديمقراطية، وهيكلة الاقتصادات وتغيير القيم الثقافية التي تمثل مصادر مقاومة محتملة لمشروع العولمة الامريكي باعتباره مشروعاً كونياً لا رادّ له(٢٩). ولا شك ان هذه المنطلقات الظاهرة والمضمرة لمبادرات الاصلاح الامريكية أو الامريكية الاوروبية من شأن اظهارها وتحليلها تعيين الطريق الذي ينبغي ان يسلكه العرب وابتكار نموذج التغيير الخاص بهم والذي يعبّر عن امانيهم وتطلعاتهم، خاصة وان الخطاب الامريكي حول الديمقراطية في العالم الاسلامي والعربي والعالم عامة، يفتقد الى المصداقية، ذلك ان التجليات العملية للسياسة الخارجية الامريكية قد حفلت بتناقضات ظاهرة ومضمرة فهي التي وقفت وساندت أكثر الديكتاتوريات

العسكرية في امريكا اللاتينية وحشية واستبدادا، كما أنها ساهمت عن طريق مخابراتها واجهزتها المختلفة في اسقاط العديد من النظم والرؤساء المنتخبين ديمقراطيا، وكان المعيار الامريكي للتدخل هنا وهناك هو المصلحة الامريكية والولاء للولايات المتحدة وليس مصالح شعوب هذه الدول(٣٠).

والوعي العربي يختزن في ذاكرته ذلك الرصيد الامريكي فالشعوب لا تنسى ولكنها قد تغفر للذين اخطأوا في حقها، ذلك لا يقلل من الضرورة الحيوية لاستيعاب الخبرة التاريخية خاصة خبرة الامبراطورية العثمانية في مواجهة الاصلاحات التي فرضها الغرب، حيث بدأت هذه الاصلاحات تدريجية متذرعة تارة بحقوق الاقليات الدينية في الامبراطورية واخرى بحرية التجارة والباب المفتوح وانتهى الامر بتفكيك الامبراطورية واضعافها وتقسيم ولاياتها بين القوى الغربية الكبرى نذاك.. صحيح ان العرب حالياً لا يمثلون امبراطورية او دولة واحدة موحدة ولكن الاخطار التي يمكن ان تترتب على تكرار وتوالي هذه الضغوط السياسية والعسكرية قد تستهدف تعميق الانقسامات المذهبية والطائفية والجغرافية وانفلات النزعات العرقية والقبلية(٣١).

ففي يوم ٥ ايلول سبتمبر عام ١٩٢٩، وقف ارستيد برياند، رئيس وزراء فرنسا، في عصبة الامم في جنيف، ووجه دعوة حارة الى تحقيق وحدة اوربا في اطار(الولايات الاوربية المتحدة)، والتي قال ان وجودها في منطقة متقاربة يحتم عليها التوحد(٣٢). ولكن عام ١٩٢٩ بالذات كان يرمز الى مرور عقد واحد من الزمن فقط على تطاحن الامم الاوربية في الحرب العالمية الاولى، وهو يقع ايضاً قبل عقد واحد في عودتها الى التطاحن في الحرب العالمية الثانية. كما انه يقع قبل ثلاثة عقود طويلة من شروعها في اول مشروع اوربي مشترك للحديد والصلب عام ١٩٥٧، حيث بدأت اولى خطوات الوحدة الاوربية(٣٣).

ان الفكر النقدي والاصلاحي العربي قد سبق بكثير المقترحات الامريكية المضمنة في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمعدة سلفاً للمنطقة.. لقد ترك هذا الفكر الاصلاحي والنقدي ميراثاً فكرياً متميزاً حول حال الأمة ومستقبلها واحتياجاتها النهضوية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وساهم في بلورته كافة المثقفين من كل ألوان الطيف السياسي والفكري ومن مختلف التيارات التي جاهدت عبر موجات متتالية من النقد الذاتي والموضوعي للمجتمعات والنظم العربية ورسمت مجتمعة خطوط الاصلاح ومعالمه ومضمونه ومبادئه.

إن تكاثر المبادرات الامريكية وغيرها في هذه الآونة ينبغي ان يعيد الاعتبار لمساهمات المثقفين والمفكرين العرب لأنهم كانوا اسبق في تأكيد الحاجة للاصلاح والتغيير وتعيين حدودهما على كافة الاصعدة القانونية والسياسية والثقافية والاقتصادية وربما ن الاوان لكي تستلهم السياسات العربية ذلك الرصيد الحقيقي الذي يمثل ويكرس دور مثقفي هذه الأمة في نهضتها وهو على أي حال دور ليس جديداً لا في السياسة ولا في الثقافة العربية بل هو قائم منذ نحو قرنين أو ما يفوق ذلك(٣٤).

الإصلاحات والمجتمع المدني والسياسي

حذر تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٤ من أن أزمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث أصبح أي إصلاح لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية كافة.ويضيف التقرير أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافياً مهما تعددت مجالاته، وربما لم يعد ممكناً من الأساس بسبب احتياج الإصلاح

الجزئي الفعال لبيئة مجتمعية حاضنة، وأن الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ .ويستعرض التقرير أبرز المبادرات في هذا المجال، ومنها "بيان مسيرة التطور والتحديث "الصادر عن القمة العربية المنعقدة في مايو ٢٠٠٤ ويدعو البيان إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية(٣٥)، كما يدعو البيان إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة السياسية في إطار سيادة القانون، وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء. كما يشير التقرير إلى إعلان صنعاء ووثيقة الإسكندرية.

لقد قام الفكر السياسي والقانوني الجديد في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر حتى قيام الثورتين الامريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، بصياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وتطوير اليات وتوظيف ادوات حكم جديدة. ويتطرق التقرير إلى مضمون الإصلاح المطلوب في البنية المجتمعية العربية على النحو التالي: يتطلب قيام مجتمع الحرية والحكم الصالح إصلاحاً متكاملاً لنسق الحكم في ثلاثة نطاقات مترابطة: الإصلاح الداخلي، ويشترط إصلاحاً مؤسسياً للدولة وللمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة، كما يتطلب تصحيحاً لمسار التنمية وإصلاحاً سياسياً يشتمل على إصلاح الممارسات، والإصلاح القانوني، وإصلاح البنية السياسية. أما الإصلاح على المستوى الإقليمي فيعني الانتقال من نسق الحكم الإقليمي القاصر القائم حالياً إلى تنويعة من ترتيبات الحكم الإقليمي المتجهة نحو التكامل(٣٦).

كانت التنظيمات الاقتصادية، اي كل ما يتعلق بتحديد علاقات العمل والانتاج في مستواها المعاش، التجارة والصناعة والحرفة والزراعة، تمثل شأنا خاصا ثم

اصبحت تتضمن مستوى سياسيا عندما فرضت الحاجة الحضارية تدخل الدولة في هذه الحياة الاقتصادية. فالسياسة العامة التي تنتهجها الدولة في معالجة المشاكل المختلفة وتحقيق الرفاهية لافراد المجتمع تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية المترابطة ومتكاملة(٣٧). ومن هنا نشأ علم اقتصادي جديد اطلق عليه اسم الاقتصاد السياسي. والسبب في ذلك انه لم يعد من الممكن ترك تنظيم الحياة الانتاجية في المجتمعات التي زادت تعقيداً لقانون او منطق التضامن العفوي والاخلاق العامة الاحسانية او الانانية، واصبح تنظيم الاقتصاد العقلاني يحتاج الى رؤية عامة، سياسية، وطنية. وبالمقابل يمكن المجتمع المدني ان يكون مصدراً لقيم المحافظة والرجعية مثلما يمكن ان يكون مصدراً لقيم الحرية والتقدم. ان ما يميز التنظيمات المدنية عن السياسية عنصران(٣٨).

١. التنظيمات السياسية مركزية، اي تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها بينما تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التضامنات الجزئية، اي انها تنطبق على نشاطات لاتتدخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر. ٢. ان التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على اساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي، في حين ان التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير مرسمة، رهينة بصورة اكبر لتبدل ميزان القوى او العادة او الاخلاق او المصلحة. وهذا لايعني ان التنظيمات المدنية لاتقوم بالقسر والضبط الدقيق لسلوك الافراد، ولكن طريقة تكوين السلطة الداخلية فيها وممارستها مختلفة عن الشأن السياسي. فهي بعكس ما يحصل في الدولة وتكوين السلطة المركزية، لا تخضع المؤسسات التي تعبر عنها لقواعد واحدة مقننة من قبل السلطة المركزية ولاتنطبق على الجميع او لاتطبق بالضرورة داخل المؤسسة المدنية بالدرجة نفسها(٣٩).

على هذا الاساس تعتبر مدنية كل التنظيمات الاقتصادية او الثقافية او الدينية التي تغطي ساحة النشاط الحر، غير المنظم بنظام واحد وعام من قبل السلطة، والذي يسمح لهذا النشاط بالنمو والتنافس والتجدد والابداع. ولا تعني الحرية هنا ان الفرد لاسلطة عليه غير نفسه، ولكنه يشير الى نمط مختلف من السلطة وطريقة ممارستها وادوات العقوبة والجزاء التي ترتبط بها بالمقاربة مع النمط السياسي للسلطة. وكذلك لايعني عدم تطبيق قانون عام ان التنظيمات المدنية لاتخضع لقواعد وقوانين خاصة، ولكنها ليست شكلية ومرسمة كقوانين الدولة(٤٠).

لكن في جميع ذلك يتميز نشاط السلطة في التنظيمات المدنية بأنه اكثر مرونة وتعددية، ويرتبط بعوامل عدة متبدلة، مثل الظروف التي تمارس فيها والتقديرات الشخصية للقادة وقوة العلاقات الشخصية وجاذبية المصالح المادية، انها تنظيمات شديدة المرونة وقابلة للتأقلم بشكل افضل مع الظروف والاوضاع المتبدلة في الزمان المكان، وبذلك لايمكن الاستغناء عنها، في حين يشكل الثبات والتجريد والعمومية وعدم التمييز في التطبيق شرطا تعريفيا من شروط السلطة السياسية(٤١).

فهدف السياسة كما قلنا ومبرر وجودها هو ان تساعد المجتمع المدني على تجاوز تشتته وتناقضاته، لا انكار قيمه وتنظيماته او فرض نماذج وانماط جاهزة عليه لايعرف اين يقيمها او يجد لها المكان والمجال بين بناه القائمة، ان ادخال انماط جديدة في مجتمع ما يتوقف على النجاح في معالجة البنى القائمة وافساح المجال او خلق شروط نمو هذه الانماط، وفي مقدمتها انماط السياسة الحديثة(٤٢).

لكن المهم في كل ذلك هو ادراك حقيقة اساسية وجوهرية هي ان الدولة والمجتمع المدني ليسا امرين مستقلين واحدهما عن الاخر، ولكنهما مترابطان كليا.

ان لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه. بل ان المجتمع المدني هو جزء من السياسة بمعناها الواسع والعميق، اي ان من غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني في الوطن العربي وتاثير العوامل والخارجية فيه من دون فهم تطور الدولة الحديثة وعلاقتها بالمجتمع. فالمجتمع المدني كالسياسة علاقة تكرسها سلطة معنوية او سياسية تضبط سلوك الافراد والجماعات، فالحق في تقرير المصير هو فعلياً الحق المشترك في تقرير المصير(٤٣).

الاصلاح والتغيير في الوطن العربي

من المستحيل تفسير الأوضاع السياسية في العالم العربي، بل والإسلامي كله، بمعزل عن العوامل الخارجية. ومدى مشروعية تدخل الغرب في التطور السياسي الداخلي للبلاد العربية. البعد التاريخي مهم جداً. فلو بدأنا من منتصف القرن التاسع عشر مثلاً، أي من ذروة انحدار الدولة العثمانية يستحيل تفسير التطورات التي حدثت في العالم العربي والإسلامي بانفصال عن العالم الأوروبي وعن التدخلات الخارجية. التي تفسر كل شيء في العالم الثالث بالاقتصاد وبالمصالح الاقتصادية الغربية، وأفضل التأويل هو السياسي للوقائع. إن السياسة والتدخل الاستعماري أوجد كيانات الدول العربية الحديثة كالعراق وسوريا ولبنان والأردن وسواها(٤٤).

هذا التعامل الخلاق قد يتأتى عبر إعادة الاعتبار لكل من طرفي هذه المعادلة أي تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والبدء في الإصلاح والتغيير، أي أن هاتين المعضلتين تحظيان بذات الأولوية في جدول الأعمال العربي وتترافقان زمنيا أي لا تتقدم إحداهما على الأخرى، وإذا ما تقدمت فينبغي ألا يكون ذلك

على حساب الثانية، أي باختصار تؤكد قدرتها على إحداث قطيعة بمعنى من المعاني، مع خبرة الماضي المتراكمة والجامدة التي أفضت إلى الموقف الراهن.

وذلك لا يعني بالضرورة تقليص مكانة القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بل يعني بلورة صياغة نظرية ومنهجية مضمونها أن الإصلاح والتغيير ينبغي أن يعزز ويدعم تصدّر القضية الفلسطينية والتسوية جدول الأعمال العربي، وأن تخلق ديناميكية التغيير والإصلاح شروطا إقليمية وعربية ودولية تفضي في نهاية التحليل إلى تعزيز قدرة العرب الجماعية الديبلوماسية والتفاوضية على تمرير الحل الممكن وبأقل الخسائر الممكنة في السياق الحالي. ولاشك أن إعادة تأسيس هذه المعادلة على هذا النحو تبدو أكثر جدة وجدية من تلك الحجج التقليدية مثل "رفض التغيير الوافد من الخارج" أو "عدم ملاءمة التوقيت"، ذلك أن الولايات المتحدة أول من يعرف حقيقة هذه الحجج ووظيفتها في الماضي والحاضر، فهي تعرف أن جوهر هذه الحجج هو الإبطاء والإرجاء واستمرار الأمر الواقع، كما أنها تعلم من تجربتها الخاصة أن بناء الديمقراطية هو عملية داخلية سياسية طويلة تتشكل تاريخيا وليس وفق جدول زمني مفروض من الخارج.

بل تعلم الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ذلك، فوفقا لدراسة أعدتها مؤسسة كارنجي لأبحاث السلام فإن من بين النظم الثماني عشرة التي تغيرت على وقع القوة العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، خمسة منها فقط هي التي أنجزت ديمقراطية يعتد بها ومتماسكة نسبيا ألا وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان، والتي توفرت فيها شروط مفتقدة في كثير من دول العالم التي تريد الولايات المتحدة دمقرطتها، بالإضافة إلى بنما وغرينادا اللتين تطمحان إلى الاعتراف بديمقراطيتهما(٤٥).

كذلك فإن بناء الديمقراطية يتطلب وجود قادةٍ سياسيين وأحزابٍ قادرة على المنافسة بحرية وانتخاباتٍ مفتوحة وحرة. كما يتطلّب فصلا بين السلطات، ومستوى أقل من الفساد وحماية للأقليات وحرية التنظيم والاجتماع والتعبير وصحافة حرة وهي عمليات بطبيعتها لا تتم بين عشية وضحاها بل بحاجة للانخراط في عملية تغيير ممتدة ومعالجة لمضاعفاتها الواقعية.

وهذه الشروط السابقة عندما تكون مفتقدة فإن المطالبة بالديمقراطية من قبل القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ طابعا انتخابيا داخليا بل وستخفض سقف الديمقراطية حتى يتواءم مع المنافسة الانتخابية.

فحينما تناثرت بقايا غبار معارك الحرب العالمية الاولى لم يتبق في سمع شعوب الشرق الاوسط بالذات غير همسات خافتة من حرية.عدالة. مساواة ولم يكن من سمع بالديمقراطية بمفهومها المعاصر الا من بعض من شاهد اوربا وعرف شيئا عن ذلك ؛ النمط من الاصلاح السياسي في العشرينات من القرن الماضي، ولكن بمرور الزمن وبتغلغل الاحتلال رويدا رويدا في صفوف المجتمع اخذت كلمة الديمقراطية تعني التطور الاجتماعي اولا ومن ثم اخذت طريقها الى المظهر العام السياسي؛ العامر شكلية و الناقص اهلية؛ فالبلاط والحكومة والبرلمان لم تؤسس وفق معايير سياسية تتمكن من النفاذ الى المجتمع وتصبح جزءا من تكويناته وسلوكياته المتطورة؛ وانما اراد بها المحتل ان تكون صورة مصغرة تنظر اليها عصبة الامم على انها انجاز متكامل يستحق ان يمنح الدول العربية كالعراق مثلا بموجبه مقعدا في مجلسه الدولي(٤٦).

أن الدور الخارجي في التأثير على الأوضاع الداخلية هو احد حقائق السياسة في المنطقة العربية. والدلائل على ذلك كثيرة، سواء منها ما يتعلق بالتاريخ الحديث أو بالاوضاع الراهنة. ولا يتعلق بهذا المعطى بل بأشكال التدخل

ووظائفه.ان للضغط الخارجي على النخب الحاكمة فعالية لأن هذه الاخيرة تمتلك شعورا بانها تستمد شرعيتها من رضا الخارج عنها، مما يضعه امام مسئولية كبيرة. والتدخل المفيد والمطلوب ليس عسكريا ولا ماليا بل هو معنوي، يختص بتوفير فسحة من الحريات وبتقليص الميل القمعي للانظمة والدور الأوروبي في دعم الثورة العربية الكبرى معروف: "الشريف حسين" في وجه الأتراك. كما دعم الأوروبيون مشروع إنشاء الدولة السعودية.

لا يمكن فصل الأحداث الكبرى المتعلقة بالتطورات السياسية في البلاد العربية عن العنصر الاستعماري: فقد أتت بريطانيا والقوى الأوروبية بمشروع تقسيم فلسطين وأقامت إسرائيل وسط العالم العربي. أكثر من ذلك، وضعت بريطانيا فكرة الجامعة العربية. أما الإدعاءات الأخرى عن توجهات قومية عربية في تفسير نشوء الجامعة فيجب ابقاؤها في حجمها الحقيقي. لقد أرادت بريطانيا تحقيق نوع من الموازنة مع خلق إسرائيل في فلسطين، فأعطت وعد بلفور ثم تبنى تشرشل من بعد مشروع الجامعة العربية وذلك لا يمكن فصل التطورات الداخلية في البلاد العربية عن تأثيرات النفوذ الاستعماري من جهة، والنفوذ الغربي عموماً من جهة ثانية. وكما قال الشاعر الرصافي:

علم ودستور ومجلس امـة كل عن المعنى الصحيح محرف
اسماء ليس لنا سوى الفاظها اما معانيها فليست تعـرف

وهكذا كانت صورة الديمقراطية امام المجتمع العراقي. ومع ذلك فقد رضي الشعب بها مظهرا؛ ثم اخذ الوطنيون يطورون موقفهم منها لوضعها على قاعدة التطبيق العملي؛ فماكادت العشرينات من القرن الماضي تأذن بالانصراف حتى اخذت صيغ الديمقراطية السياسية تتغلغل في مفاهيم الطبقة المثقفة عن طريق الاحزاب السياسية والجمعيات و البرلمان والصحافة.. الخ ثم اخذت تنمو وتنشط

في اوساط اخرى كالمدارس الثانوية والكليات والنقابات العمالية والجمعيات الثقافية والاجتماعية وهكذا اصبحت تتهيأ لاخذ موقعها التدريجي في الاسرة و القرية والمدينة(٤٧).

وقد عمل الساسة الوطنيون بكل طاقاتهم لترسيخ قواعدها وتفكيك ما يحول دون استقرارها لتكون نمطا من التقاليد المتداولة سياسيا ؛ وما هي الا سنوات قليلة جدا حتى جاء الانقلاب العسكري الاول عام ١٩٣٦ ليقوض الاسس وليبدل المفاهيم التى كانت في بدايتها التدريجية الايجابية الاولى االتي لو قيض لها النمو والازدهار بشكل طبيعي خارج دائرة العنف والانقلابات والتقاتل على السلطةو بصيغ غير مشروعة ولا ديمقراطية، لتجنبنا كثيرا من الكوارث والمصائب التي مرت، ولمنع هذا التدهور والتراجع الى الخلف الذي لايستأهله وعي الطبقة المثقفة العراقية في الداخل او المنتشرة اليوم في بقاع الارض والتي تسهم في رفد الحياة الانسانية. تعطي صورة مصغرة واقعية عن خلفية ما عرف سابقا وما اصبح عليه الوضع الحالي.

مع تتابع الانفجارات السياسية والأمنية في المنطقة، ومع الدخول الامريكي والبريطاني الكبير عسكريا وسياسيا وإعلاميا على هذا الجزء من العالم، اصبحت الدراسات التي تصدرها مراكز الابحاث الغربية والدوريات والمطبوعات غزيرة ومتنوعة. هذه الدراسات متفاوتة في موضوعيتها او في درجة تلوينها الإيديولوجي، ولكن كثرتها وتتابعها تدل على ان لدى الغرب القدرة على الحركة والدينامية ونقد الذات، وعدم الجمود عند الأساليب او عبادة الاسلوب، ليس من اجل ان البحث عن الحقيقة فضيلة وحسب، بل لأن الحقيقة هي التي تجدي السياسي والدول الغربية، أي أن الفائدة العملية الصرفة هي التي تقود عملية البحث عن القراءة الصحيحة، أو محاولة الوصول الى هذه القراءة.

إن عصر الهيمنة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط قد انتهى وبدأت مرحلة جديدة. ويعتقد أن تشكيل المرحلة الجديدة سيعتمد على عناصر جديدة ومتعددة للتأثير على منطقة الشرق الاوسط، الأمر الذي يعني ان على الولايات المتحدة ان تعتمد على الدبلوماسية وليس على اليد العسكرية للمحافظة على مصالحها. وفي استعراض تاريخ المنطقة السياسي وعلاقة المنطقة بالغرب نستذكر انهيار الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى، ثم مرحلة الاستعمارين الفرنسي والانكليزي الى لحظة انتهاء الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من صعود الوعي القومي والمرحلة السياسية القومية في المنطقة العربية بكل احلامها وعنفوانها، ثم مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ثم مرحلة حرب ١٩٦٧ وما بعدها، وإدراك الغرب، والرأي العام فيه، لمدى اهمية المنطقة من منظور الامن الاقتصادي باعتبار النفط هو دم الحياة المعاصرة(٤٨).

ان انعقاد القمة العربية في تونس، في ظروف بالغة الدقة والحساسية، وكانت أنظار المواطنين العرب في كافة الأقطار العربية، إلى هذه القمة التاريخية، مؤملين أن تتمكن من التوافق مع تطلعاتهم المشروعة نحو الديمقراطية والإصلاح والتغيير واحتواء الضغوط الوافدة من الخارج.

أما من ناحية التوقيت والظروف السياسية لأعمال هذه القمة وقراراتها المرتقبة، فإنها تتميز بمعالم واضحة ومعطيات محددة، ليس بمقدور القمة تجاوزها أو تجاهلها، بل ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار، فتوقيت القمة العربية في تونس تزامن مع تسريب مبادرة الشرق الأوسط الكبير والمبادرة الأوروبية حول إصلاح الشرق الأوسط، ودمقرطة نظمه السياسية وتعديل نظمه الاقتصادية والثقافية، ويفصل توقيت عقد القمة العربية شهران عن عقد القمم الثلاث الأخرى، التي وهي

قمة الأطلسي التي عقدت في اسطنبول والتي تبحث مبادرة الشرق الأوسط الكبير بمشاركة أوروبية، وقمة الدول الصناعية والقمة الأوروبية الأمريكية كما أن توقيت عقد القمة العربية يفصله أيضا شهران عن موعد تسليم السلطة للعراقيين واجراء انتخابات الرئاسة الأفغانية، ولايخفى مدلول هذه التوقيتات والأحداث المتزامنة، في ما يتعلق بعقد القمة العربية، فكأن المطلوب من القمة أن تنخرط في مضمون هذه التوقيتات والمواعيد من زاوية قراراتها التي ستصدرها، بل وكأن القمة العربية لا تعدو أن تكون موعدا كونيا للإصلاح والتغيير، على غرار هذه القمم التي تنصب أعمالها حول بند التغيير في الشرق الأوسط كبيرا كان أم صغيرا.

ومن ناحية الظروف السياسية التي انعقدت فيها القمة فثمة سيل منهمر من المبادرات والأفكار حول الإصلاح ومضمونه وسبل إجرائه، فمن ناحية المبادرة الأمريكية والمشروع الأوروبى ومن ناحية أخرى المشروعات العربية للإصلاح سواء تعلق الأمر بإصلاح الجامعة العربية أو الإصلاح الداخلي، أو تعلق بالمبادرات الفردية أو الثلاثية أو الجماعية(٤٩). في ظل سباق المبادرات وأفكار الإصلاح، وبصرف النظر عن المفاضلة بينها أو التدقيق في محتواها ومضمونها، فالأمر المؤكد أن هاجس الإصلاح والتطلع إليه أصبح معيارا حقيقيا لتوافق النظم والحكومات مع تطلعات مواطنيها بل معيار الشرعية والاستمرار، وأصبح مطلب الإصلاح والتغيير معيارا لتقويم قرارات القمة ونجاحها في الوقت ذاته، ذلك أن خطاب ومفردات الإصلاح السياسى والتغيير أصبحت تشغل بؤرة التفكير في العالم العربي الشعبي والرسمي.

مع نهاية الحرب الباردة، اصبح النفوذ الامريكي في ذروته، وتجلى ذلك النفوذ في حرب الكويت... ثم السعي الامريكي الحثيث لعملية السلام بين اسرائيل والعرب. كل هذه المراحل اعتبرت من «الشرق الاوسط القديم». غير أن هذا

الشرق الاوسط القديم بدأ بالتغير، ومن أبرز محطات تغيره قرار الرئيس بوش الابن غزو العراق، ومن ثم بروز التوتر والصراع الطائفي في العراق وخارجه. ان سقوط نظام الشرق الاوسط القديم كان بسبب الانظمة العربية الحاكمة وتركيا الكمالية وإيران الشاه التي لم تفلح في الصمود امام احزاب الاسلام السياسي، وتعبت كثيرا في منازلة ومصارعة هذه الاحزاب الاسلامية، التي تضع البرنامج السياسي في «النواة» من مشروعها. ومما ساعد على تفشي تأثير الإسلام السياسي، هو حالة العولمة التي سهلت الحركة والتواصل بين هذه الجماعات، وأيضا الانتشار الاعلامي وانحلال قبضة الدولة عن الاعلام ساعد في زيادة حالة «التسييس» لدى شعوب هذه المنطقة، مع الدفق الاعلامي والصور المتلاحقة عن الحرب في العراق ولبنان وفلسطين.

ويتوقع الخبراء أن أمريكا، ورغم هذا كله، سوف تظل اللاعب الأكبر في المنطقة، لكن سوف تدخل قوى اخرى تزاحمها مثل روسيا والصين والاتحاد الاوربي، وان ايران سوف تصبح إحدى القوى المؤثرة كما أن الوضع في العراق سيستمر على ترديه وسيصير مركزا للصراع يؤثر على جواره. وأسعار النفط ستصعد اكثر وصولا الى سعر مائة دولار نظرا لزيادة الطلب من الهند والصين.

ان هذا يعني زيادة هائلة في المداخيل للدول المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية وإيران، وسيؤدي هذا، مع توتر المنطقة، الى سباق تسلح وانفاق عسكري عال لدول المنطقة. كما أن ذلك الصعود والاستمرار في زيادة الضغط الاجتماعي والسياسي، مع افكار مثل فكرة صراع الحضارات لصمويل هنتجتون، او نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما بدأت بمقالات نشرت في مطبوعات مثل شؤون خارجية. ربما تصبح هذه الافكار والتصورات قائدة للعهد الامريكي الجديد، مع صعود الحزب الديموقراطي، وضعف تأثير المحافظين الجدد، ولكن من الضروري

التذكير بأن الحرب في العراق، وبسبب الاخطاء التي ارتكبتها الادارة الامريكية في استثمار النصر، هي التي تقود هذا الجدل في اوساط الباحثين والمفكرين في أمريكا، كما ان السجال حول تعريف وتشخيص الوضع الامريكي في العراق تحول الى مادة جدال سياسي بين الحزبين، فهذه القضية، قضية العراق، يعتبرها الديموقراطيون، قضية جمهورية من بدايتها الى نهايتها، وبالتالي فهم لا يريدون تحمل تكاليفها ومسؤليتها امام الناخب الامريكي.

ان النقاش في الغرب حول موضوع الترابط الاشتراطي، وهل يمتلك القدرة على التأثير، وهل مفعوله سلبي أو إيجابي، وهل يستنفد طاقات المجتمع قبل النظام. والحقيقة أن تعقد النظم، وقدرتها على المناورة أكبر مما يتصور بكثير، فهى نفسها أول من يعتمد على أمريكا وأول من يحرض ضد أمريكا.

أن العقلية الأمريكية والأوروبية عقلية غير مركبة، تتعامل مع المسائل بمنطق بسيط، وهي بالتالي لا تفهم التعقيد والحيل الموجودة في العالم العربي والشرق. هوعالم يحتوي على علاقات وتعقيدات يصعب على الغربيين إدراكها. والذي يحصل في العراق يدل على ذلك، ويوقعهم في الذهول. فخبرتهم لم تؤهلهم لتصور التعقيدات الموجودة في العراق وهي نفسها موجودة في المنطقة كلها. هناك ما يمكن اعتباره عوامل "ثقافية"، سلبية كالمراوغة وازدواج السلوك الشائع في مجتمعاتنا.

لقد أسهم الغربيون في ذلك إلى حد كبير، فهم حافظوا على هذه النظم ودعموها. فالوضع المحافظ المتخلف القائم في بلاد البترول ليس بحال مقطوع الصلة عن دعمهم لهذه الاتجاهات. فهم يريدون أخذ البترول وان تسكت المجتمعات عن ذلك، فعملوا بالتالي على حجز نموها الطبيعي. تحت دعاوى احترام الخصوصية الحضارية، يتعايش في السعودية الآن المباني الهائلة

والمنشآت الحديثة والنساء المنقبات المقهورات. وبعبارة أخرى، إذا تصورنا السعودية من غير بترول لكان باب مجتمع قد انفتح ولنزعت المرأة نقابها.المشكلة أن الثروة النفطية حافظت على هذا المجتمع وجمدته بهذا الشكل، وأصبح بالتالي مجتمعا مشوها بكل معنى الكلمة، وهو أمر لا ينفصل اطلاقاً عن أثر العنصر الخارجي.

قبل أن ينزلق جورج بوش في مستنقع العراق أحدث تصريح قيل في البيت الأبيض، يرفض ضرب المتظاهرات المصريات أمام نقابة الصحفيين ويدينه، أثرا معنويا كبيرا لدى الناس. فأكثرهم عداء لأمريكا أي اليساريين والناصريين، كانوا راضين.

لقد عصف عصر العولمة بعديد من مقومات السيادة والاستقلال وخلق حالة تداخل كونية في الأمن والمصالح السياسية والاستراتيجية، ولابد أن نعي حدود الاستقلالية في الوقت الراهن وطبيعتها في اللحظة الحالية أما التعلل بخصوصية الأوضاع الثقافية والحضارية فهي حجة ليست في صالحنا إجمالا. فهل تعني هذه الخصوصية الإبقاء على تردي أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وتدني كافة مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والبشرية في ما يتعلق بالحجة القائلة بأننا نعرف طريقنا إلى الإصلاح بأفضل مما يعرفه غيرنا فالسؤال هو لماذا تتعثر محاولات الإصلاح ولماذا تبدو خطوات الإصلاح ثقيلة بأكثر مما ينبغي بل ولماذا يتم تفريغ بعض الخطوات الإصلاحية من مضمونها قبل أن تولد، لقد اقتحمت العولمة العالم العربي كسائر مناطق العالم وتركت تأثيرها في كل مناحي الحياة(٥٠).

أن الخطاب العربي الرسمي حول التغيير هو خطاب تبريرى، ينطوي صراحة وضمنا على الإرجاء والتجاهل والالتفاف حول المطالبة بالإصلاح، وهو ما فهمه

الجميع في الداخل والخارج. وذلك يقتضي خطابا جديدا حديثا حول الإصلاح والتغيير يقطع الصلة بالممارسات الخطابية والبلاغية العربية، خطاب يتميز بالأصالة والجدة والجدية والصدق في التعامل مع مطلب الإصلاح كضرورة عربية وقومية وقطرية في ان واحد، وذلك يقتضى الاعتراف الصريح بالحاجة إلى الإصلاح وصياغة أجندة واضحة لمسالك هذا الإصلاح ودروبه السياسية والقانونية والاقتصادية وبلورة جدول زمني للتنفيذ يكتسب المصداقية الداخلية والدولية أخذا في الاعتبار الظروف والملائمات السياسية والحاجات والعقبات الممكنة بشرط ألا يكون ذلك مرة أخرى تبريريا.

النتائج

لم تكن مبادرة "الشراكة الأوروبية المتوسطية" التي توجها إعلان "برشلونة"، والمبادرة الأميركية المعروفة باسم الشرق الأوسط الموسع الكبير، والتي عدل اسمها في مؤتمر قمة الثماني الذي عقد في الولايات المتحدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١١ ليصبح "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الوسط الكبير وشمال أفريقيا"، سوى الحلقة الأخيرة من سلسلة مبادرات يجعل من المنطقة نفوذاً حيوياً للأوروبيين ومن ثم للأميركان. فمن مشروع الشرق أوسطية إلى مؤتمر مدريد إلى مشروع منطقة التجارة الحرة الأميركية الأوسطية، إلى جانب المبادرات الأوروبية كالمبادرة الألمانية والدنماركية وسواها، نلاحظ تنافساً مستمراً بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا تجلى بصيغة مطالب أو مبادرات أو حتى إملاءات تفرض على بلدان المنطقة انطلاقاً من مصالح ورؤى وأهداف الغرب وحاجات توسعه المتواصل.

وكانت الانتقادات الموجهة إلى المبادرات الإصلاحية الخارجية، إن هذه المبادرات خارجية ومفروضة وغير متفق عليها مع شعوب المنطقة وحكوماتها، وإن كان التمييز بين المبادرات الأوروبية والأميركية ضرورياً هنا من خلال حرص أوروبي أوضح على تفهم قضايا المنطقة وما ينجم عنه من دور أوروبي أكثر توازناً إزاء مشكلات الصراع العربي الصهيوني والموقف من احتلال العراق مقارنة بالموقف الأميركي. إلاّ أن التعديلات التي أدخلها الأميركيون بعد مؤتمر قمة الثماني على مبادرتهم قد أسقطت ولو شكلياً هذا الاعتراض. إذ تضمنت وثيقة " خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح "القول صراحةً " نرحب بالرغبة والتزام مواصلة التحديث اللذين عبّر عنهما زعماء المنطقة" وذلك في إشارة إلى القمة العربية في تونس. وتضيف الوثيقة" ومن خلال التشاور والحوار مع زعماء وأشخاص في المنطقة، واستجابة لأولويات الإصلاح التي حددتها المنطقة، بما في ذلك تلك التي حددتها جامعة الدول العربية، طوّرنا خطة أولية لدعم الإصلاح". وذلك من خلال إنشاء منبر للمستقبل يضم مسؤولين ووزراء وقوى مدنية من مؤسسات الأعمال يقدم عبرها المشاركون آراءهم في الإصلاح ويعملون مع الحكومات على صعيد التنفيذ. وإذا كانت التعديلات السابقة قد أسقطت صفة الفرض والخارجية عن المبادرة الأميركية ولو شكلياً، إلاّ أن الاعتبارات الحقيقية الكامنة وراءها ما زالت تعبّر في عمقها عن رؤية ومصالح الآخر وتعكس إلى حد بعيد وجهات نظره فيما يجب أن يكون عليه مستقبل المنطقة حتى تتلاءم مع المتغيرات المرغوبة ولا تشكّل عوائق في طريقها.

ولم تأت المبادرات نتيجة طبيعية لتطور حاجات تلك المجتمعات. وهنا من المفيد أن نميّز بين الإصلاحات التي تمليها الضرورات والمصالح الداخلية العربية، والتي ظهرت ولو جزئياً بصيغ توجهات أو خطط إصلاحية في هذا البلد

العربي أو ذاك(سورية، السعودية، المغرب، مصر)، وبين الإصلاحات الخارجية التي تحكمها أسس مختلفة.

وإن هذه المبادرات، والأميركية منها خصوصاً، لا تتوافق مع المواقف المعلنة للولايات المتحدة المعروفة بانحيازها المتواصل لإسرائيل واحتلال العراق، الأمر الذي أضعف مصداقية أميركا وهزّ بعنف صورتها في المنطقة على ما تبين استطلاعات الرأي العام في أميركا نفسها. فالخلط المتعمد بين الإرهاب وحق الشعب في مقاومة الاحتلال والسيادة والاستقلال قد أدخل أميركا بقيادة المحافظين الجدد في تناقض جوهري مع حركات التحرر وحقوق الشعب ومع ملايين متزايدة في العالم ممن يرون في محاولات الهيمنة الأميركية خطراً وجودياً يهدد انتماءهم الحضاري وهويتهم الثقافية. وبعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية حتى النصف الأول من القرن العشرين معروفة بدعمها لحركات التحرر من الاستعمار التقليدي الإنجليزي والفرنسي ورفعها للواء حقوق الإنسان في العالم، حدث تبادل درامي في الأدوار الإمبراطورية بين أوروبا وأميركا لتصبح أوروبا أكثر تفهماً لحقوق الشعب وتتزعم أميركا حركة التوسع والهيمنة بسبب تربعها على هرم القوة الاقتصادية والعسكرية في العالم. باختصار، لم تقدم الولايات المتحدة الأميركية، سواء بعلاقاتها المميزة مع الأنظمة العربية المغلقة والحليفة لها، أو من خلال مواقفها المعلنة والمتحيّزة لإسرائيل المثل أو النموذج الذي يمكّنها من حيازة المصداقية الضرورية لنجاح مبادراتها في المنطقة.

ونلاحظ ان الموقف العربي من المبادرات الخارجية بالتململ وعدم الوضوح خصوصاً على الصعيد الرسمي العربي الذي أصبح محرجاً .فلا هو قادر على الرفض الصريح للمبادرات الخارجية، والأميركية منها خاصة، نظراً لأن غالبية البلدان العربية تعتبر نفسها حليفة لواشنطن بصيغة أو بأخرى، ولا يستطيع القبول

بالمبادرات لأسباب تخص كل دولة عربية على حدة ولأسباب عامة ومشتركة بين البلدان العربية.

التوصيات

يجب ان تكون الاصلاحات بمستوى التحديات والأمنيات التي تعلقها عليها الجماهير العربية والمواطنون وحتى تتمكن من احتواء الضغوط الأمريكية والأوروبية، عليها أن تعيد النظر في الخطاب الرسمي حول التغيير و في منطلقات ا لتغيير ومبادئه ومضمونه.

رفض التغيير الوافد من الخارج وتأكيد الاستقلالية العربية في مواجهة هذا التغيير المصحوب بضغوط خارجية وخصوصية الأوضاع الثقافية والحضارية العربية، أننا نعرف طريقنا إلى الإصلاح والتغيير بأكثر وبأفضل مما يعرفه غيرنا، أي أولئك الغرباء عن منطقتنا.

على الصعيد العربي العام فإنه بمقدور العرب أن يعيدوا الحياة الى التكامل الاقتصادي العربي وآليات العمل العربي المشترك السياسية والعسكرية وأن تركز المحاولة على تلك القضايا التي تحظى بالاجماع والتوافق وان تتجنب تلك القضايا التي تثير الخلاف.

على العرب والعالم تجاوز التحديات الراهنة ليس بالقفز فوقها وإنما معالجتها بطريقة تتلاءم والاوضاع العربية الراهنة وتعتمد مبدأ التدرج في الاصلاح والجدية في التنفيذ والالتزام وتتمكن من احتواء الضغوط الخارجية والامريكية على نحو خاص وتأكيد قدرة الذات العربية والعقل السياسي العربي على مواجهة معضلات التطور السياسي المحلي والعالمي، بينما أن العالم والولايات المتحدة واوروبا تطمح الى فرض شروطها ورؤاها للاصلاح في العالم العربي.

يجب التأكيد على أن نموذج التغيير والاصلاح المعد سلفا، في دوائر الخارجية والديبلوماسية الامريكية يمثل حلم المحافظين الجدد وأداتهم لتأمين الهيمنة الامريكية في المستقبل، ولكنه بالتأكيد لا يمثل تطلعات المواطنين والجمهور العريض في العالم العربي، فالتغيير في العالم العربي أو في غيره يرتبط بمشاركة واسعة من قبل المواطنين عبر اقنية ودروب سياسية وقانونية، يحميها القانون والشرعية وتستند الى قواعد اجتماعية وثقافية راسخة ومن ثم يكتسب التغيير شرعيته في الثقافة الوطنية. أما حلم المحافظين الجدد في البيت الابيض وغيره من الدوائر باجراء التغيير وفقاً للنموذج المعد سلفاً فسيفتقد الى الشرعية ويحمل شبهة الرضوخ للاقوى والاذعان لمطالبه، ومن ثم قد يخلق مقاومات من انواع شتى قد تفضي به الى مسالك عبثية ونتائج لا تتسم بالاستقرار.

ان رفض نموذج "الشرق الاوسط الكبير الذي تقترحه الولايات المتحدة الامريكية ينبغي ان يتأسس على الفرضيات والمنطلقات التي يستند اليها، فثمة من ناحية تقسيم العالم وفقاً لهذه المبادرة لقوى تصنع التاريخ وتوجه مسيرته، وقوى اخرى ليس امامها سوى أن تسير في الخط الذي رسمته هذه القوى الكبرى، فالولايات المتحدة الامريكية كقطب احادي مهيمن ترى انها عبر شراكتها مع اوروبا قادرة على فرض ارادتها وتحديد مسار التاريخ الكوني، وهذه القوى الكبرى تواجه الارهاب وقوى الشر بينما ان الدول الاخرى في الشرق الاوسط وغيره عرضة لأن تكون ادوات للارهاب وليست قادرة على مواجهته.

The European Role in the Reform in the Arab Homeland

Dr. Rawa Zeki Younis
Assistant Professor, Department of Economical And Social Studies,
Centre for Regional Studies, University of Mosul

Abstract

It is Impossible to explain developments that happened in the Arab and Islamic world separatedly the from the world, European and external interference. Which explains everything in the third world economy and Western economic interests, and the best interpretation of the facts is political. That politics and the interference of colonial entities created modern Arab states such as Iraq, Syria, Lebanon, Jordan and others.

المصادر والهوامش التي وردت في البحث

١.David Miller , ed. , The Blackwell Encyclopadia of political thought Oxford , uk , New york , Blackwell , ١٩٩٥.

٢. محمد عبدالفتاح الحمراوي، الاصلاح السياسي في مصر بين مطرقة الهيمنة وضغوط الداخل بعد احداث ١١ سبتمبر، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية, ٢٠٠٧

٣. د.رواء زكي يونس الطويل، متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٧، العراق,٢٠٠٥

٤. أ. د. مجذاب بدر عناد الغريري، العولمة اسلوب للهيمنة الامبريالية وتكريس تبعية الاقتصادات النامية، مجلة دراسات دولية، العدد ١٣، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠١، ص ١-,٣٠

٥. د.عبدالعليم محمد، ضرورة تبني خطاب جديد للاصلاح والتغيير، مجلة افكار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة, ٢٠٠٧

٦. د.رواء زكي يونس الطويل، ضوابط الديمقراطية وحقوق الانسان في ظل التنمية المستدامة، مجلة اداب الرافدين، العدد ٤٤/٣، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦، ص ١١٦٣ – ,١١٩٦

٧. أ. د. علي اومليل، تعقيب على بحث حقوق الانسان في الوطن العربي المعوقات والممارسة في ندوة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ١٩٨٧، ص ,٥٥٣

٨. Tatu Vanhanen , prospects of Democracy , A study of ١٧٢ Countvies , New york , London , Routledge , ١٩٩٧ , pp.٢٨-٣١.

٩. سعد الدين ابراهيم واخرون، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص,٥٥٤

١٠. J. Denis Derdyshire and Ian Derdyshire , spotlight on world political systems , An Introduction to Comparative Government , chamders Political Spotlights , Edinburgh , chambers , ١٩٩١ , p.٤٩.

١١. د. عبدالعليم محمد، مصدر سابق.

١٢. القران الكريم، سورة الكهف، اية ,٢٩

١٣. الحمراوي، مصدر سابق.

١٤.القران الكريم، سورة الانبياء، اية ,١

١٥. د.علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٠.

١٦. القران الكريم، سورة النمل، اية ,٩٠

١٧. القران الكريم، سورة الحجرات، اية ,١٣

١٨. محمد شلتوت، الاسلام عقيدة وشريعة، ط ١٦(بيروت، القاهرة) دار الشروق ١٩٩٢، ٤٤٥ -٤٤٦.

١٩. القران الكريم، سورة النساء، اية ١٣٥.

٢٠. الحمراوي، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

٢١. خالد العسلي، الشرى في العرف القبلي، الشورى في مكة قبل الاسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة، الشورى في الاسلام،ج ١، عمان، ١٩٨٩، ص,٣٧

٢٢. اوملیل، مصدر سابق، ص ,٥٥٤

٢٣. د. عبد العليم محمد، مصدر سابق.

٢٤. Waterbury , fortuitous Byproduct , lisa Anderson , ed , Transitions to Demoeracy , New york , Columbia University Press , ١٩٩٩ , p٢٦١.

٢٥. د.رواء زكي يونس الطويل، اتجاهات التطور التقني الالكتروني في الدول العربية والنامية، مجلة كلية العلوم الاساسية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٢٦. المعنى المضمر في الاصلاحات هو انقسام العالم لقوى تصنع التاريخ واخرى تسير فيه كرها. وبالاضافة الى ذلك فإن المشروع الامريكي يستند الى فرضية اخرى اكثر اهمية الا وهي أن اسرائيل وعدوانيتها وعنصريتها وممارساتها الاجرامية في حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لا علاقة لها بخريطة الشرق الاوسط و"مخزونه الارهابي" ومعوقات الاصلاح فيه.

وينفي المشروع عن اسرائيل أية تهمة وأية مسؤولية عن تعويق عملية البناء والدّمقرطة والتطور في العالم العربي.

٢٧. د.عبد العليم، مصدر سابق، ص٧-٨,

٢٨. في عهد الرئيس بوش الابن ومغامراته العسكرية في افغانستان والعراق على نحو خاص وتأسيس عدوانه على العراق على دعاوى كاذبة بشكل مطلق حول تملّك العراق لأسلحة الدمار الشامل، بزعم بأن مغامرته في العراق كانت مجرد حلقة في مشروع كبير لتغيير العالم والشرق الاوسط الكبير تحديداً.

٢٩. د.محمد عابد الجابري، مسألة الهوية، العروبة والاسلام والغرب، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص,١٥

٣٠. د.محمد راتب الحلاق، غوايات العولمة وترهاتها، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العراق، ٢٠٠٢، ص ١٠٣-١٢٦.

٣١. بما يهدد أسس وامكانات الحديث عن كيان عربي واحد او وحدة عربية ثقافية واقتصادية في المستقبل وتفكيك عرى الترابط التاريخي والجغرافي والثقافي والديني بهدف فرض السيطرة الامريكية والاسرائيلية على المنطقة.

٣٢. د.علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط ١، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠، ص,١٠٥

٣٣. د.محمد جابر الانصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٣، ١٩٩٦، ص٤-,١٢

٣٤. د.عبدالعليم، مصدر سابق، ص ٨-٩.

٣٥.د.محمد عبدالفتاح الحمراوي، مصدر سابق،٧-٨.

٣٦. ان من الصعب فهم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من دون فهم طبيعة السلطة والسياسة. فحدود المجتمع المدني تختلف ايضا مع تغير النظم الاجتماعية وما كان يعتبر في حقبة ما من شؤون المجتمع المدني يمكن ان يصبح من شؤون المجتمع السياسي، والعكس صحيح وقد كان الدين كمنبع لتكوين السلطة المركزية ومرتكز لها في الدولة العربية الاسلامية التاريخية يدخل في دائرة المجتمع السياسي بل المحور الرئيسي له وقد تحول في الدولة والنظام السياسي الحديث في اوروبا بعد الثورة السياسية الى شأن من شؤون المجتمع المدني، وفرض عليه ذلك.

٣٧. د.رواء زكي يونس الطويل، السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، سلسلة شؤون اقليمية رقم(٦)، جامعة الموصل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ٢٠٠٨، ص,٣٢

٣٨. برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، الفصل السادس عشر(بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية)، مصر، ٢٠٠٧.

٣٩. ولا يعني الشأن الخاص هنا الشأن الفردي. فالدين ليس شأنا خاصا، ولكنه شأن عام من حيث انه ينظم علاقة تشمل جماعة كبرى، ولكن الخاص يعني هنا ما هو مباح ولا شأن للدولة في تنظيم علاقاته

الداخلية، او ما كنا نطلق عليه بلغتنا الكلاسيكية ميدان الحرمات التي يشكل خرقها تهديدا للسلام العام وتجاوزا من قبل السلطة المركزية لصلاحياتها.

٤٠. ان التنظيم المدني ينطوين ككل تنظيم بشري، على عناصر سلطة داخلية تتضمن استخدام وسيلتي القمع والاقناع في سبيل ضبط نشاط الافراد المنخرطين فيه وسلوكهم.

٤١. و فائدة هذا التعريف انه يعين لنا بالضبط حدود المستوى من التنظيم الاجتماعي الذي نطلق عليه المجتمع المدني، في العصر الحديث فالجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية، والثقافة والاخلاق والعادات والتقاليد، كلها من ميدان المجتمع المدني، وليس هناك في هذا المعنى اي مجال ولاقيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي الذي يسعى من خلاله بعضهم الى ادانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء اخر، اذ بالرغم مما يمكن هذا التمييز ان يقدمه من وسيلة لانكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية او الطائفية، فانه يمنع من فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع كمجتمع مدني، وبالتالي من رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في المجتمعات العربية ان تعالجها وتقدم اليها الحلول.

٤٢. برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق.

٤٣. د. عبدالله النعيم، الاسلام والدولة والسياسة جدلية الفصل والوصل، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٢٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص,٤٤

٤٤. اسامة الغزالي حرب، اثر تدخل الغرب في التطور السياسي الداخلي للبلاد العربية، اصدارات مبادرة الاصلاح العربي، مصر، ,٢٠٠٧

٤٥. د.عبدالعليم محمد، مصدر سابق،,٢٠٠٧

٤٦. خالص عزمي، الديمقراطية والاصلاح السياسي في العالم العربي، العراق، ٢٠٠٧، ص,١

٤٧. خالص عزمي، مصدر سابق.

٤٨. مشاري الذايدي، من هو سيد الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية، العدد ١٠٢٥٥، ,٢٠٠٦

٤٩. د. رواء زكي يونس الطويل، العلاقات العربية الاوربية نحو الشراكة الاستراتيجية، الندوة ٢٦، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٧.

٥٠. خالد غزال، موقع العالم العربي في العولمة، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٢٤، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٧٥.